انما ضرب الزيدان والاخفش لا يشترط في عملهما وعمل نظائرهما شيئا وجه
الاشتراط ان عملهما كان لمشابهتهما للفعل وبهذه الاشياء تتقوى المشابهة
لان ما وقع بعد المبتدا والموصوف وذي الحال لا يكون مخبرا عنه كالفعل ولو وقع
بعد الاستفهام والنفي اولى الفعل لتعلقهما بالحكم ورد ابن مالك الاعتماد
على حرف النداء لئلا يرد انقض يا حالبا عاجلا وبحثه المصنف من يعتبر الاعتماد
عليه جعل المثال على موصوف مقدر ورده المصنف بانه لو اعتبر هذا الاعتماد
للفاء شرط الاعتماد ولان ما من صفة الا لها موصوف ملحوظا او مقدر
او يشترط مع الاعتماد في نصبهما اي نصب اسم الفاعل واسم المفعول
المجردين عن اللام المفعول به بان كان اسم الفاعل من المتعدي اي متعد
كان واسم المفعول من المتعدي الى اثنين او الى ثلثة الدلالة على زمان
الحال حقيقة نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او حكاية بان يقدر المتكلم
الزمان الماضي موجودا الان او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان
وقيل ان يحكي اللفظ في ذلك الزمان ويتلفظ به الان كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال نحو زيد ضارب عمرا غدا ومعطى
غلامه درهما غدا وجه الاشتراط ان المشابهة التي العمل لاجلها المشابهة
ويقويان بعمل النصب فان كانا للماضي وجب اضافتهما الى المفعول
معنى فان كان معمول اخر فبفعل مقدر خلافا للكسائي فانه لا يشترط
معنى الحال او الاستقبال في رفع الفاعل لانهما لم يشترطا فيه
واعلم

واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به يقوى عملهما
بزيادة اللام في ذلك المفعول نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد ولا
يجوز في الفعل الا ان اقدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وهذا
في غير ما من علم ودري وعرف وجهل فانه يزاد فيه الباء دون اللام نحو
انا عالم به بجواز زيادتها مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا عالم وتثنيتهما
وجمعهما الصحيح او المكسر في العمل والاشتراط كمفردهما اما التثنية والجمع الصحيح
فلبقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما ليس الا في المفعول لوجوب استتار
الفاعل فيهما على ما سيأتي واما الجمع المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه
وعمله يكون في الفاعل والمفعول نحو زيد ضراب غلمان عمرا الان او غدا وكذا
اي المذكور من اسمي الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وكون تثنيتهما
وجمعهما كمفردهما ثلثة اوزان من اوزان مبالغة الفاعل فعال وفعول
ومفعال وقال الرضي هذه الثلث تعمل اتفاقا من البصريين وزاد سيبويه
فعيلا كعليم وفعلا كحذر ومنعه غيره ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا
لفوت مشابهتها بتغيير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل
مقدر وقال البصريون انما تعمل مع فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة
في المعنى ذلك النقصان ولذلك لا يشترط في عمل هذه الثلث في المفعول
به معنى الحال والاستقبال لان اشتراطها كان لاشتراط المشابهة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1